



AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES

Publisher: College of Economics and Management - Wasit University



قياس وتحليل مؤشرات البنوك التجارية وأثرها على حجم التداول في العراق للمدة (2004-2020)

Measurement and analysis of indicators of commercial banks and their impact on the market value in Iraq for the period(2020-2004)

أ. د. ليلي بدوي خضير مطوق⁽²⁾

يوسف قيسر حسن التميمي⁽¹⁾

Prof .Dr Layla Bedawi, Khudair Mutawaq

Youssef Qaisar Hassan Al-Tamimi

Laylab.muttaq@uokufa.edu.iq

yousifqaecer@gmail.com

المستخلص

يحاول البحث تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه المصارف التجارية في السوق، ويتمثل دورها من خلال استعمال مجموعة من الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية لتفعيل دور هذه الأسواق مثل القيام بمهام الصيرفة الاستثمارية كالأسناد والتوزيع وتقديم المشورة، فضلاً عن دعمها للتحويل للشركات المساهمة. وينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها انه يوجد أثر لنشاط المصارف التجارية على حجم التداول في العراق للمدة (200-2020) على ان يكون لها دور فاعل وايجابي وبما ينعكس في عمل سوق الأوراق المالية ثم النهوض بواقع النشاط الاقتصادي في العراق. وقد توصل الباحث إلى استنتاجات عدة كان أبرزها هو وجود علاقة توازنية بين مؤشرات المصارف التجارية والمتمثلة بـ(الموجودات والائتمان النقدي ورأس المال والودائع) على مؤشر حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تتضح معنوية الائتمان النقدي وعلاقته الطردية مع حجم التداول، وهذا ما يتفق مع واقع النظرية الاقتصادية في حين كان أثر (رأس المال والودائع) على حجم التداول اثراً سالباً وعكسياً، وهذا ما يخالف واقع النظرية الاقتصادية.

Abstract

The research attempts to shed light on the role played by commercial banks in the market, and its role is represented by the use of a range of banking services and credit facilities to activate the role of these markets, such as carrying out investment banking tasks such as support, distribution and advising, as well as its support for the transformation of joint-stock companies. The research stems from a main hypothesis that there is an impact of the activity of commercial banks on the market value in Iraq for the period (200-2020), provided that they have an active and positive role, which is reflected in the work of the stock market and then the advancement of the reality of economic activity in Iraq. The researcher reached

several conclusions, the most prominent of which was the existence of a balancing relationship between the indicators of commercial banks, represented by (assets, cash credit, capital and deposits) on the market value index in the Iraqi market for securities, as the morale of cash credit and its direct relationship with the market value becomes clear, and this is consistent with the reality of the economic theory, while the impact of (capital and deposits) on the market value had a negative and reverse effect, and this contradicts the reality of the economic theory

المقدمة

حظي موضوع المصارف التجارية باهتمام واسع وكبير في الاقتصادات المتقدمة كافة ومنها النامية لأنه يعكس مستوى تطور ذلك الاقتصاد، وعلى غرار ذلك تتجلى أهمية هذا الموضوع في لأنه يسلط الضوء على الدور الذي يمكن ان تلعبه المصارف التجارية في تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تطوير اساليب التمويل وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية ولعب دور الوساطة من خلال نقل الودائع من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية التي تحتاج تمويل، لغرض القيام بمشاريع جديدة أو توسيع القائم منها. وذلك بوصف ان هذه المصارف تمثل حلقة من حلقات نمو القطاع المالي.

أولاً: مشكلة البحث

هناك جملة من النشاطات المصرفية التقليدية والحديثة التي يمكن أن يكون لها الأثر الإيجابي في حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية.

ثانياً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها، يوجد أثر لنشاط المصارف التجارية في حجم التداول في العراق للمدة (2004-2020) على أن يكون لها دور فاعل وإيجابي وبما ينعكس في عمل سوق الأوراق المالية ومن ثم النهوض بواقع النشاط الاقتصادي في العراق.

ثالثاً: هدف البحث

يسعى هذا البحث لتحقيق أهداف عدّة هي :-

- 1- التطرق لمفهوم المصارف التجارية.
- 2- التطرق لوظائف المصارف التجارية.
- 3- قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية ومؤشر حجم التداول للمصارف في سوق العراق للأوراق المالية.

رابعاً: أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من أهمية ودور القطاع المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية وتحفيز الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تحشيد المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة في السوق التي تسهم في خلق فرص العمل ومن ثم رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

خامساً: حدود البحث

الحدود الزمانية: (2004-2020)

الحدود المكانية: المصارف التجارية وسوق العراق للأوراق المالية.

سادساً: منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث، تم تقسيم البحث على أربعة محاور رئيسية:

- الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية.

- الثاني: وظائف البنوك التجارية.

- الثالث: مصادر أموال المصارف التجارية واستعمالاتها.

- الرابع: دور المصارف التجارية في تنشيط سوق الأوراق المالية.

- الخامس: تقدير مؤشرات المصارف التجارية وتحليلها وأثرها على حجم التداول.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية

أولاً: نشأة البنوك التجارية

ليس من السهل الاتفاق على تاريخ محدد لنشأة البنوك ولكن لا يشك أحد في أن للصيرفة التجارية تاريخاً طويلاً فهي نتاج تطوّر تاريخي يعود إلى ما قبل الميلاد وأن نشأتها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور النقود وتطوّر التجارة إذ أن البدايات الأولى للنشاط المصرفي ولدت في بلاد الشرق العربي على وجه التحديد في المملكة البابلية التي حكمت أكثر أقطار الشرق الأوسط فقد اشتهرت الامبراطورية البابلية بحضارتها العريقة وتميزت في زخم نتاجها المادي والفكري وبتجارها الواسعة، وفي بادئ الأمر كانت المبادلات تجري في المجتمع البابلي على أسس نظام المقايضة السلعية، وكان الشعير والسلع الرئيسية المستخدمة في تسوية المبادلات. ولكن مع ظهور المعادن النفيسة وانتشار استعمالها بدأت النقود المعدنية تستخدم كمقياس مشترك للقيمة وأداة للدفع.⁽¹⁾

وقد لعبت الثورة الصناعية دوراً بارزاً في نمو البنوك وكبر حجمها مما سمح بتقديم خدمات اقتصادية واسعة. وتواصل التطوّر الذي عرفته البنوك إذ شهدت المهنة المصرفية التي تمارسها البنوك التجارية تغيرات كبيرة في طبيعتها وادواتها، فضلاً عن تعدّد البنوك المتخصصة التي ظهرت، ولم يُعدّ يقتصر النشاط المصرفي على البنوك فحسب بل وجدت في

العديد من بلدان العالم مجموعة من الشركات والمؤسسات التي تتعهد بحفظ النقود و تعبئة موارد المجتمع من الأموال وسد حاجات الأفراد من مختلف انواع الائتمان متفاوتة الأجيال، وكل هذه المؤسسات تدخل ضمن اطار الجهاز المالي والمصرفي والذي يشكل احد أهم الفعاليات التي تدعم النمو الاقتصادي نظراً لارتباطها بأهم عامل في العملية الاقتصادية وهو العامل المالي⁽²⁾، الا أنّ نشأة البنوك التجارية في شكلها الحالي لم يظهر دفعه واحدة مكتملة المعالم بل كان وليد التطور، إذ أمتد من النظم الابتدائي وصولاً للنظام الحالي⁽³⁾

ويرجع نشوء البنوك التجارية إلى القرن 34 قبل الميلاد من (الحضارة السومرية)، إذ ارتبط ظهورها باستعمال النقد في التداول، وكذلك الحاجة إلى اماكن آمنة. ويمكن تتبع نشأة وتطور البنوك التجارية وفق تقسيم زمني يغطي العصور القديمة والعصور الوسطى الأوروبية والعصر الحديث. حيث اخذت البنوك وضعها الحالي بمراحل عدة ارتبطت بتطور الدولة، في القرن الماضي كانت البنوك التجارية مقتصره في اقراض اموالها لمنشأة الاعمال ولم يكن الأفراد يعترضون بكثرة لمواجهه احتياجاتهم ورغباتهم اما الان فأن البنوك تقرض مبالغ كبيرة للحكومات وتوفر الائتمان للمستهلكين ومع ذلك فلا زال اسم البنوك هو البنوك التجارية، وعلى الرغم من أنّ هناك مقرضون للنقود ألا أنّ البنوك التجارية تُعدّ مؤسسات اقتصادية حديثة، والبنك المصرفي نشأ في القرن السابع عشر والذي ساعد كثيراً في التوسع التجاري ولا سيّما التوسع الصناعي الذي بدأ تقريباً في نفس الوقت.⁽⁴⁾

ثانياً: مفهوم البنوك التجارية

يعرف البنك بأنه مكان تجميع الأموال على شكل مدخرات أو ودائع صغيرة، ليتمّ توظيف هذه الأموال واستعمالها تبعاً لدرجة استقرارها وحجمها، والبنك التجاري نوعاً من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، وبهذا المفهوم يُعدّ البنك التجاري بسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموالاً فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.⁽⁵⁾ ويعرف أيضاً بأنه عبارة عن مؤسسات تجارية يكون الغرض من قيامها شأنها في ذلك شأن أي مؤسسة تجارية أخرى، هو تحقيق الربح للبنك التجاري ويأخذ عادة شكل شركة مساهمة يمتلكها الافراد⁽⁶⁾، وعرفه اخر بأنه شركة أو مؤسسة مالية تقوم باستلام الودائع من الأفراد والشركات والمؤسسات والجمعيات والمنظمات المختلفة، ثمّ تعيد أقراضها أو استثمارها لدى أفراد أو شركات أخرى، بهدف الحصول على الربح المصرفي، وهو الفارق بين سعر الفائدة الدائن والمدّين⁽⁷⁾، وعرفه ، ايضاً أنها تمثل شركات مالية نشاطها الاساسي هو العمل كوسيط بين المودعين والمقترضين، وتقوم بقبول الودائع ومنح القروض وهو ما يميزها عن غيرها من المؤسسات المالية⁽⁸⁾، وعرفه آخر، بأنه المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الاقراض والاقتراض). و يحصل من خلالها البنك التجاري على اموال الزبائن ويفتح لهم حسابات ويتعهد بتسديد مبالغهم عند الطلب كما يقدم القروض لهم، وتُعدّ عملية خلق الودائع احد أهم الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري في الوقت الحاضر⁽⁹⁾، وعرفه آخرون بأنه مؤسسة مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضاً وتستخدمها لغرض إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز.⁽¹⁰⁾

نستنتج مما سبق أن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية ولعل من أبرزها خلق النقود، وبالتالي التأثير على عرض النقد والطلب عليه في ظل رقابة البنك المركزي.

المحور الثاني: وظائف البنوك التجارية

تمتاز البنوك التجارية بأنّها مؤسسات مالية هدفها تحقيق الأرباح لمالكها وهي بذلك تختلف عن البنوك المركزية إذ إنّ البنوك المركزية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع. أمّا البنوك التجارية فإنّها مؤسسات خاصّة تتعامل بالودائع والائتمان ومنح القروض ، لأنّ هدفها تحقيق الأرباح، وتُعدّ البنوك التجارية من أكثر أنواع البنوك انتشاراً ولها تأثير بالغ على النشاط الاقتصادي.

وللبنوك التجارية العديد من الوظائف منها تقليدية وأخرى حديثة ونتطرق لها بالشكل الآتي:-

أولاً: - وظائف البنوك التجارية التقليدية (الكلاسيكية) وكما يأتي:

1- قبول الودائع:

يُعدّ قبول الودائع من قبل البنوك التجارية أحد أقدم الوظائف التي تقوم بها البنوك، إذ كانت السبب في نشوء وتطوّر العمل المصرفي، فقد قامت الصيرفة الأولى على إيداع الأموال مقابل عموله معينة، ثمّ تطوّرت فيما بعد إلى أشكال متعددة.

والوديعة تمثّل تعهد من البنك لصاحب الوديعة بأن يدفع له في حدود المبلغ المودع وفي أيّ وقت يرغب وبالعملة التي يتمّ الاتفاق عليها.

واستناداً لذلك فقد تمّ تقسيم الودائع من قبل البنوك التجارية على قسمين: - (11)

أ- الودائع تحت الطلب وتسمّى (الحسابات الجارية)

ب- الودائع الآجلة وهي مبالغ يودعها أصحابها لفترات محدده (سنة أشهر أو سنة أو أكثر، تبعا لسعر الفائدة التي يدفعها البنك للمودعين).

2- خلق النقود المصرفية

تستطيع البنوك التجارية التأثير في عرض النقد و تمّ التأثير في النشاط الاقتصادي فمن خلال عمليات الإقراض تستطيع البنوك أن تزيد من كمية النقود، عن طريق إقراض الأفراد والمؤسسات من خلال القيود المالية في دفاترها من دون أن يقابلها إيداع فعلي إذ يتمّ فتح حسابات جارية لهذه القروض ويمكن الصرف منها بشيكات وتحقق هذه النقود الجديدة من خلال الفرق بين حجم الودائع الفعلي وحجم القروض التي تقدمها هذه البنوك. (12)

3- تقديم القروض

تتحمل البنوك التجارية مسؤولية كبيرة في تقديم القروض. فالبنك يحقق أرباحاً عن طريق تقديم القروض للمؤسسات والأفراد ولكن على البنك أن يحتفظ بنقد سائل لمواجهة طلبات المودعين، ومن ثمّ فإنّه لا بُدّ من مراعاة قدر كبير من الحرص في مسألة الإقراض والاحتفاظ باحتياطيات نقدية في البنك، ويجب عليه أن يحقق توازن دقيق ما بين السيولة والربحية. (13)

4- خصم الأوراق التجارية

تُعدّ السفتجة والسند الأذني أحد أهم صور الأوراق التجارية، إذ يقوم حامل هذه الأوراق بتقديمها إلى البنك للحصول على قيمتها قبل حلول أجلها، ويقوم البنك بخصم هذه الورقة و دفع قيمتها للزبون ويحتفظ البنك بالورقة التجارية المخصومة حتى تاريخ الاستحقاق ، ثم يقوم البنك بعد ذلك بتقديمها للمدين لكي يحصل على قيمتها الاسمية و الخصم و البنك بخصمه لهذه الأوراق التجارية يجني ربحاً متمثلاً بالفائدة والعمولة، أما الزبون فإنه يستفيد من عملية الخصم إذ أنه يستطيع الحصول على قيمة بضاعته قبل حلول أجل الورقة التجارية.⁽¹⁴⁾

ثانياً:- الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

ظهرت هذه الوظائف عن ضرورة حتمية لمسايرة التطور والتغير الاقتصادي والتكنولوجي ويتمثل اهمها في الآتي:-

1- خدمات التأجير التمويلي (Financial Leasing Services)

تُعدّ هذه الخدمة من الخدمات المبتكرة في الكثير من دول العالم المتقدمة والتي تشمل على تأجير المعدات التي تُضمّ الموارد والأجهزة الصغيرة من المكاتب إلى الطائرات التجارية والناقلات الضخمة. وهذا النوع من هذه الخدمات عبارة عن علاقة تعاقدية بين المؤجر والمستأجر يضمن بموجبها قيام المستأجر استعمال المعدات لمدة محددة من الزمن دون امتلاك هذه المعدات.

2- خدمة الصيرفة الالكترونية (Electronic Banking Service)

وهي عبارة عن نظام الكتروني يقوم بشراء وبيع الحوالات من خلال الإيداع والسحب الالكتروني للأموال، فهذه الخدمة بالإمكان أن تساعد في تحسين كفاءة عمل الشركات، ومن هذه الخدمات هي مقاصة الصكوك - الاستشارة المصرفية - الإدارة النقدية.

3- خدمات وحدات الثقة (Trust Unit Services)

تُعدّ من إحدى الخدمات المصرفية المتطورة والتي يستعملها الكثير من البنوك في الدول المتطورة إذ يتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصفه خدمات غير ايداعيه عن طريق الاستعانة بالأشخاص المتخصصين في المجال الاستشاري يتمّ توظيفها في الأوراق المالية المتاحة للتداول في سوق الأوراق المالية.⁽¹⁵⁾

4- وضع وسائل دفع حديثة تحت تصرف الزبائن

مثل خدمات البطاقة الائتمانية ولا سيما التمويلات المالية بوصفها الخدمات المصرفية الأساس وعلى رأسها دفع الحوالات البرقية والبريدية الواردة، وتحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن وتحويل الأموال من حساب إلى آخر.⁽¹⁶⁾

5- التوسع في منح القروض الاستهلاكية والتوسع في العمليات خارج الميزانية

6- خدمات التأمين الصحي والبطالة

7- تقديم خدمات الصراف الآلي نتيجة التوسع الكبير في استعمال التكنولوجيا

8- تمويل نفقات الدراسة الجامعية وادخار المناسبات وغالبا ما تدخر الأموال لأغراض محددة كالزواج.⁽¹⁷⁾

نستنتج مما سبق أن جميع البنوك التجارية تقوم بتقديم خدمات أساس وهي الوظائف التقليدية. ولكن نتيجة التطور والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي في العديد من البلدان جعل من البنوك التجارية تقوم بتقديم خدمات إضافية للأفراد تساهم في مواكبة التكنولوجيا.

المحور الثالث: مصادر أموال البنوك التجارية واستعمالاتها

أولاً:- خصائص ميزانية البنك التجاري

تتميز ميزانية البنك التجاري بمجموعة من الخصائص يمكن إدراجها كما يأتي :-

1 - مجموع الموجودات يساوي مجموع المطلوبات ورأس المال.

2- بنود الميزانية تسجل عند لحظة زمنية معينة.

3- يحدث انخفاض في رأس المال من خلال استهلاك واستنزاف في قيمة الموجودات.

4- تحصل زيادة في رأس المال من خلال الادخار عندما يقرر الأفراد استعمال جزء من دخولهم لشراء موجود أو تخفيض مديونية.⁽¹⁸⁾

ثانياً: - مكونات الميزانية العامة للبنك التجاري

تشمل الميزانية العامة للبنك التجاري جانبين رئيسيين هما جانب الموارد وجانب الاستعمال ويمكن استعراض أهم فقرات كل جانب كما يأتي :-

1- جانب المطلوبات (Liabilities)

يتضمن جانب المطلوبات من ميزانية البنك التجاري المدخلات المالية له والتي يقصد بها كل ما يدخل للبنك من موارد مالية التي تشمل الديون والالتزامات على البنك التجاري في مدة زمنية تجاه الآخر من أفراد ومؤسسات، ويمكن إدراجها كالآتي:-

أ- الموارد المالية الداخلية (الذاتية)

- رأس المال

يُعدّ رأس المال التزاماً أو ديناً على البنك التجاري ويسهم في تكوينه مالكي الأسهم، يلعب رأس مال بالنسبة للبنوك التجارية دور فريد إذا ما قورن بأهمية رأس المال بالنسبة للمشروعات غير المالية. فإنّ أحد الوظائف التي يقوم بها رأس المال هي شراء الأصول الثابتة مثل المباني والآلات، وكذلك يمثّل غطاء تأمين لامتناس خسائر المتوقعة والتي يمكن حدوثها في المستقبل، و رأس المال بالنسبة للبنك التجاري يحقق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يأتي : (19)

- يمثّل رأس المال الحماية والأمان والثقة بالنسبة للمودعين.
- يقوم بتوفير الامور الأساس اللازمة لبدء الاستثمار وذلك عن طريق الأموال المدفوعة بواسطة المساهمين والمؤسسين.
- يمثّل رأس المال بالنسبة للجهات الرقابية أحد الوسائل الرقابة على نشاط البنك التجاري.

2- الاحتياطات

تعرف الاحتياطات بأنها (حقوق مالكي المصرف التي يعول عليها بوصفها مصدراً أساسياً لحماية أموال المودعين، وتُعدّ الاحتياطات خط الدفاع الأول للبنوك التجارية في مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها. إلا أنّ البنوك التجارية عموماً يجب عليها ألا تغالي بحجم الاحتياطات ، لأنّ ذلك سينعكس سلباً على عوائدها. (20) و يوجد نوعين من الاحتياطات هما:- (21)

- **الاحتياطي القانوني (الإجباري):** وهو احتياطي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية وينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال لذلك يطلق عليه احتياطي رأس المال.

- **الاحتياطي الخاص (الاختياري):** وهو الاحتياطي الذي يقوم المصرف باقتطاعه من صافي الأرباح وبشكل اختياري وبالنسبة التي تلائمه ودون أن ينص على ذلك قانون وإنما لمجرد شعور المصرف بوجوب الاحتفاظ بأموال كافية لمواجهة الأزمات والطوارئ.

ب- الموارد المالية الخارجية (غير الذاتية)

تتكون الموارد الخارجية من الودائع بمختلف أنواعها بصورة رئيسة و هي من القروض من الجهاز المصرفي المحلي وأرصدة الأصول الخارجية التي تمثّل التزاماً على البنك المحلي للبنوك الخارجية والأشخاص غير المقيمين. وبصورة محددة فإنّ مكونات الموارد غير الذاتية هي:

1- الودائع: (Deposits)

تشكل الودائع المصدر الأساسي لموارد البنوك التجارية، وهي تمثّل قروض على البنك مستحقة للمودعين (المقرضين). أي إنّ البنك التجاري يقتترض أموالاً من المودعين.

أ- الودائع الجارية (Current Deposits) :

يطلق على الودائع الجارية الودائع تحت الطلب أو الودائع بالاطلاع وكذلك تسمى بالحسابات الجارية إذ تعرف بانها مبلغ من المال يودع لدى البنك التجاري مع تعهد البنك برد مبلغ الوديعة كلياً أو جزئياً عند طلب صاحب الوديعة وفي أي وقت يرغب دون ان يدفع البنك فائدة على هذه الودائع. (22)

ب- الودائع الآجلة (الزمنية والادخارية)

وهي ودائع لا يسمح المصرف بسحب الأموال إلّا بانتهاء المدّة المتفق عليها، وتكون مدّة الوديعة من أسبوع إلى 10 سنوات بحسب اتفاق الطرفين، ويكون العائد من هذا النوع من الودائع بنسبة أعلى من الأنواع الأخرى.⁽²³⁾

2- الاقتراض

يُعدّ الاقتراض من الموارد المالية للبنك التجاري بوصفه مورداً خارجياً يفتح أمام البنك فرصة الحصول على النقود من البنك المركزي أو البنوك الأخرى وعادة ما يلجأ البنك التجاري إلى هذا المدخل عندما تعجز موارده الأخرى بالإيفاء عن التزاماته تجاه العملاء، وتتعدد الجهات التي تلجأ إليها البنوك التجارية للحصول على الأموال ويمكن ادراجها كما يأتي :-

أ - إصدار الأوراق المالية

تقوم البنوك التجارية بإصدار أوراق مالية تستحق خلال سنتين لتمويل قروض سنوية تمنحها لعملائها، فمثلاً إذا لجأ البنك إلى إصدار أوراق مالية سنوية بفائدة سنوية (10%) لكي يمول قرض لمدة سنتين بفائدة (12%) فإن البنك سوف يربح (2%) في السنة الأولى.

ب - البنك المركزي

يتيح البنك المركزي إقراض البنوك التي تعاني من أزمات مالية في ظل الظروف الاستثنائية التي قد يعلن البنك إفلاسه فيها، ويتبين من أول وهلة أنّ سبب الأزمة في السيولة يكمن في عدم القدرة على الإيفاء للديون كافة في وقت واحد. وفي الحقيقة إنّ الكثير من الدول تبذل مساع كبيرة في دعم البنوك التجارية التي تعاني من عدم القدرة على سداد الدين بمنحها قروض لدعم السيولة لديها ومن خلال الخزانة العامة للدولة⁽²⁴⁾، ويطلق على القروض الممنوحة من البنك المركزي للبنوك التجارية باسم (القروض المخصصة) الذي يُعدّ الملجأ الأخير والأمن للاقتراض

ج- البنوك التجارية الأخرى

وتسمى (قروض الليلة الواحدة) لأنّ يتمّ تصفيتهما في اليوم التالي عند توفر الودائع الكافية ويقوم البنك أو البنوك التجارية بالاقتراض من البنوك الأخرى،⁽²⁵⁾ إذ يلجأ إليها البنك نتيجة انخفاض مستوى السيولة النقدية لديه بسبب تعرض البنك إلى سحب كبير للودائع وبصورة مفاجئة أو قد تكون هناك سياسة نقدية غير جيدة أو سوء في الإدارة.⁽²⁶⁾

ثانياً: جانب الموجودات (Assets)

تمثّل الموجودات إجمالي الاستخدامات في المصرف وتضم الموجودات الثابتة والمتداولة وكذلك الموجودات شبه الثابتة والموجودات الأخرى مثل القروض أو النقد أو الاستثمارات أو التسهيلات الأخرى وسنتناولها بالتفصيل وكالاتي:-

1- الأرصدة النقدية

وتشتمل على عدّة فقرات منها:-

أ- الأرصدة النقدية الصندوق

تأخذ شكل النقود التي يحتفظ بها البنك في الصندوق، سواء أكانت هذه النقود من العملة المحلية أم الأجنبية و تسمى (بنقود الخزينة) ومن ضمنها حوالات قيد التحصيل و شهادات الإيداع الصادرة من البنك المركزي والشيكات المحررة لصالح زبائنها وهي في طور التحصيل لديه.⁽²⁷⁾

ب - أرصدة نقدية لدى البنك المركزي

وهو احتياطي نقدي الذي ينص عليه قانون البنوك ويجب ان لا يقل عن نسبة مئوية معينة من مجموع الودائع، ولا يدفع البنك المركزي اي فواد على هذا الحساب.

ج - أرصدة نقدية لدى البنوك التجارية الأخرى

وهي أرصدة نقدية تحتفظ بها البنوك التجارية فيما بينها لتسهيل التعامل ولتسهيل عمليات المقاصة، وتُعدّ هذه الأرصدة من النقد الجاهز.⁽²⁸⁾

2 - الأوراق المالية: وتقسم حسب أجالها إلى نوعين:-

أ- قصيرة الأجل

- **اذونات الخزينة:-** وهي عباره عن صك تثبت أنّ حاملها دائن للحكومة أو لخزينة الدولة بمبلغ معين ولمدة محددة، وعادة ما تتراوح هذه الفترة بين ثلاثة أشهر أو سنة واحدة، ولا يحصل حاملو هذه الاذون على فائدة دولية ثابتة، ولكن هذه الاذون تباع بخصم على قيمتها الاسمية.

- **أوراق تجارية :-** عباره عن كمبيالات تصدرها الشركات المعروفة بمتانة مركزها المالي في السوق، تتراوح فتره استحقاقها بين (3 ايام و 270 يوم)، وان الهدف من إصدارها هو الحصول على تمويل قصير الأجل لتمويل النشاط التجاري.⁽²⁹⁾

ب- طويلة الأجل

إنّ البنوك التجارية تستثمر عادة في الأوراق المالية طويلة الأجل، غير ان هذا النوع من الاستثمار لا يشكل الا نسبة قليلة. إذ إنّ هذا النوع من الاستثمارات يحقق مبدأ الربحية لكن سيولتها تكون منخفضة، بسبب صعوبة تحويلها إلى نقود، واذا ما تمّ التحويل فإن ذلك قد يكون مقترن بخسائر رأسمالية كبيرة.⁽³⁰⁾

المحور الرابع: دور المصارف التجارية في تنشيط سوق الأوراق المالية

تؤدي المصارف التجارية دوراً أساسياً في تنشيط الأسواق المالية فهي تشكل العمود الفقري لنظم الدفع كما تبرز الدور في حشد المدخرات وتوفير التسهيلات الائتمانية، لذلك بدأت المصارف في الآونة الأخيرة بتوفير خدمات استثمارية وتسهيلات ائتمانية تتجاوز أنشطتها التقليدية ومن أهم المجالات التي من خلالها تعمل المصارف لتنشيط التداول في السوق المالي.⁽³¹⁾

1- القيام بمهام الصيرفة الاستثمارية

وتتضمن هذه المهمة ثلاث وظائف هي:-

أ- **الإسناد (Underwriting)** :- وهي وظيفة تحمل المصارف مخاطر شراء الأوراق المالية ولاسيما الأسهم حديثة الإصدار وهنا تؤمن المصارف للشركات فرصة الحصول على الأموال اللازمة فوراً مع تحملها مخاطرة التسويق بدلا عنها.

ب- **التوزيع (Distribution Marketing)** تقوم المصارف بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركات المصدرة من غير أن تحملها مخاطر حيازتها لحسابها، وهنا تؤدي المصارف هذا الفعل بحكم الخبرة وما لديها من خبراء واتصالات مع الشركات المالية الوسيطة، مما يقلل من تكاليف وصعوبات استيعاب الإصدارات في السوق.

ج- **تقديم المشورة في إصدارات السوق الجديدة (New Issues Advies)**: تقدم المصارف المشورة في نوعية وتشكيلة الأوراق المالية المرغوبة من حيث مردودها ومخاطرها ووضع الشركات المصدرة لها، وذلك بفضل ما لديها من معلومات حديثة عن تطورات الطلب والعرض للأموال في السوق المالية⁽³²⁾.

2- دعمها للتحويل للشركات المساهمة: للمصارف تأثير بارز في إسهامها بتحويل ملكية شركات الأشخاص إلى شركات الأموال ولاسيما الشركات المساهمة التي تُعد ركناً أساسياً من أركان قيام السوق المالي ولاسيما من ناحية طرح أسهمها للاكتتاب الخاص والعام في السوق، وبذلك تقدم المصارف خدمة للسوق المالي تتمثل في توزيع ملكية الأسهم لأكبر عدد ممكن من المساهمين

3- دعم سياسة الخصخصة (Privatization): - للمصارف تأثير فاعل في تبني سياسة الخصخصة كلياً أو جزئياً وذلك من خلال نشاطين أولهما استشاري ويتمثل بإعداد دراسات الجدوى لتمويل مؤسسات القطاع العام للخاص وتقييم موجوداتها بما يمكنها من تحديد عدد وقيمة الأسهم المطلوب إصدارها أما النشاط الآخر فهو تمويلي إذ تقوم المصارف بشراء بعض الأسهم وإدخالها في محافظ استثماراتها وقروضها بما يؤدي إلى قيام سوق خاص بتداول أسهم المؤسسات وشركات القطاع العام والقطاع المختلط كذلك ويكون للمصارف تأثير بارز في إقامته وتطويره.

4 - اضطلاع المصارف بأداء أمناء الاستثمار: لما كانت التشريعات التي تحكم العمل المصرفي تتطلب عزل محافظ الاستثمار التي يمتلكها المصرف ضمن محفظة موجوداته عن تلك الأوراق المالية التي تشتريها لصالح الغير ضمن حساب الأمانة، وهنا يؤدي المصرف عمل أمين الاستثمار بالنيابة عن عملائه من خلال قيامه ببيع وشراء الأوراق المالية من السوق المالي لصالح عملائه بحكم الخبرة ومواكبة التطورات والمستجدات في السوق المالية.

5- **تشجيع منح الائتمان بضمان الأوراق المالية :** للمصارف ضمن هذا المجال أثر فاعل وحيوي في تطوير وتنشيط التداول في السوق المالي ، إذ يقوم بتقديم القروض للوسطاء والمتعاملين في السوق، فالوسيط في السوق المالي هو الذي يتوسط بتسويق الأوراق المالية من خلال التوفيق بين الطلبات والعروض من هذه الأوراق مقابل عمولات تستوفى عن تقديم هذه الخدمات (33).

6- **إقامة صناديق الاستثمار المشترك:** يمكن أن تؤدي المصارف عملاً بارزاً في تأسيس صناديق الاستثمار المشترك ، والتي تُعد أدوات استثمارية توفر للمستثمرين فرصة الدخول والمشاركة في السوق المالية ، إذ تقوم هذه الصناديق بتوظيف مواردها في مجالات الأدوات النقدية مثل اذونات وسندات الخزنة وشهادات الإيداع والسندات ذات معدلات الفائدة العائمة والأوراق التجارية والودائع المصرفية وغيرها ، كذلك في مجالات الأدوات المالية مثل الأسهم والسندات على اختلاف أنواعها بما يعمل على تنشيط وتعزيز السوق المالية (34).

المحور الخامس: تقدير وتحليل مؤشرات البنوك التجارية واثرها على حجم التداول

المطلب الاول: توصيف النموذج القياسي

يُعدّ توصيف النموذج القياسي الخطوة الأولى في البحث القياسي، وأهمّ مراحل بناء النموذج وأصعبها؛ بسبب التوصيف الدقيق للمتغيرات التي يتضمنها النموذج، فضلاً عن ما يتطلبه في تحديد المتغيرات التي يجب أن يشملها النموذج أو التي يجب استبعادها، ففي هذه المرحلة يتم وصف العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات بصيغ رياضية بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية لغرض قياسها وتفسيرها إذ يتم من خلالها تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية (المستقلة) والمتغيرات (التابعة) الداخلة في النموذج الذي يتم توصيفه في ضوء معطيات النظرية الاقتصادية وعلية صياغة أي نموذج كمي بشكل عام يتم من خلال الاعتماد على أسس النظرية الاقتصادية ووصفها على شكل معادلات خطية أو غير خطية من خلال تحويل المتغيرات الموصوفة إلى شكل رياضي من أجل أن تنطبق عليه الاختبارات القياسية والاحصائية، ومن ثمّ التحليل والتفسير الاقتصادي للنتائج المقدرة، إذ أن مرحلة التوصيف تُعدّ من أولويات مراحل البحث الكمي القياسي وتسمى تلك العملية بناء النموذج، و سوف يتمّ توصيف النموذج القياسي لتحليل العلاقة بين البنوك التجارية والاسواق المالية في العراق إذ يبين مؤشرات البنوك التجارية وهي (الودائع، والموجودات، ورأس المال، والائتمان النقدي) بصفاتها متغيرات مستقلة، وبين مؤشرات الاسواق المالية وهي (القيمة السوقية، وحجم التداول) وحسب الآتي:

1- المتغيرات المستقلة

هناك ثلاث متغيرات مستقلة استعملت في البحث وهي:

أ. إجمالي الموجودات (Total Assets):

تُعدّ الموجودات أحد أهمّ مؤشرات البنوك التجارية كونها لديها القدرة العالية على تلبية طلبات المودعين . وانخفاضها عن المعدلات الطبيعية يعني مواجهة البنك أخطار عديدة مثل، خطر التمويل وخطر السحب.

ب. إجمالي الودائع (Total Deposits)

توضح هذه النسبة قدرة البنك التجاري على تلبية التزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الصندوق، وأرصده لديه البنوك الأخرى. وتشكل البند الرئيس من الموارد المالية الخارجية للبنك التجاري.

ج- رأس المال (Capital)

يلعب مؤشر رأس المال بالنسبة للبنوك التجارية دوراً فريداً إذا ما قورن بأهمية رأس المال بالنسبة للمشروعات غير المالية. فأن أحد الوظائف التي يقوم بها رأس المال هي شراء الأصول الثابتة مثل المباني والآلات، وكذلك يمثل غطاء تأمين لامتناس خسائر المتوقعة والتي يمكن حدوثها في المستقبل.

د- الائتمان النقدي (Cash Credit)

يُعدّ مؤشر الائتمان النقدي من أهم إيرادات البنوك التي تستند إلى دراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل. وهذا المؤشر يعبر عن السلف والقروض القصيرة الأجل وخصم الأوراق التجارية والحسابات الجارية الدائنة، التي يقوم المصرف بتقديمها إلى زبائن المصرف، وتُمنح على وفق تعليمات ولوائح تصدر عن البنك المركزي العراقي.

2- المتغيرات التابعة

أ- القيمة السوقية (Market Value)

يُعدّ هذا المؤشر مناسباً لقدرة الدولة على تحريك رأس المال وتنويع المخاطر على المستوى الاقتصادي الكلي على الرغم من ان عوامل مثل الضرائب قد تغير حوافز إدراج أسهم الشركات في السوق المالي، وهذا المؤشر يُعدّ مقياساً للأداء الاقتصادي الحقيقي فالتغير فيه يبين مدى كفاءة وفاعلية استعمال الموارد المتاحة من قبل الإدارة فهو يعكس وضع المصرف مستقبلاً ويعمل على المقارنة بين البنوك.

ب- حجم التداول (Trading volume)

يشير هذا المؤشر إلى القيمة الكلية للأوراق المالية المتداولة خلال مدة زمنية معينة، بعبارة أخرى هو يعبر عن حركة عمليات البيع والشراء للأوراق المالية، ويُعدّ من المؤشرات المهمة المعبرة عن مستوى نشاط السوق ودرجة سيولته.

المطلب الثاني: نتائج تقدير وتحليل العلاقة للبنوك التجارية وأثرها في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004-2020) باستعمال نموذج ARDL

أولاً: اختبار سكون المتغيرات (The Stationary)

قبل البدء في اختبار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) نقوم باختبار السكون (سكون) السلسلة الزمنية من خلال اختبار جذر الوحدة، اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey- Fuller)، وبعد اجراء الاختبار ظهرت النتائج كالآتي:

الجدول (1) اختبار ديكي- فوللر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	التقدير		شكل الانحدار	مستوى الفروق	مستوى المعنوية
	المحسوبة t	Probabilities			
MV	-1.9449	0.0523	بدون حد ثابت	الفرق الأول	10%
TV	-2.6112	0.0963	وجود حد ثابت	الفرق الأول	10%
DP	-1.5944	0.1037	بدون حد ثابت	الفرق الأول	10%
TAS	0.0539	0.0539	وجود حد ثابت واتجاه عام	المستوى	10%
CAP	-4.14953	0.0266	وجود حد ثابت	الفرق الأول	5%
CCR	-3.5485	0.0544	وجود حد ثابت	المستوى	10%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

من خلال بيانات الواردة في الجدول رقم (1) اختبار ديكي- فوللر الموسع، نجد أن السلسلة الزمنية للبنوك التجارية وأثرها في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية والممتدة من عام (2004- 2020) ساكنة وقد اختلفت درجة سكون المتغيرات التابعة والمستقلة، فقد استقرت المتغيرات المتمثلة بالموجودات والانتماء النقدي (CCR، TAS) ساكنة عند المستوى وبوجود حد ثابت وعند مستوى معنوية (10%)، أما المتغيرات (القيمة السوقية وحجم التداول) (DP، MV) قد أصبحت ساكنة عند الفرق الأول بدون حد ثابت وعند مستوى معنوية (10%)، أما المتغير حجم التداول (TV) فقد أصبح ساكناً عند الفرق الأول وبوجود حد ثابت وعند مستوى معنوية (10%)، أما المتغير رأس المال (CAP) فكان قد استقر بالفرق الأول وبوجود حد ثابت ولكن بمستوى معنوية (5%)، أي ان جميع المتغيرات التابعة والمستقلة خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف، وهو ما يعني رفض فرضية العدم ($H_0: \lambda=0$) التي تنص على وجود مشكلة جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل ($H_1: \lambda \neq 0$) الذي ينص على عدم وجود مشكلة جذر الوحدة أي سكون المتغيرات، وعليه ستكون المتغيرات متكاملة عند المستوى والفرق الأول.

ثانياً: تقدير نموذج ARDL:

يبين الجدول (2) أثر مؤشرات البنوك التجارية على حجم التداول، وذلك بوصف (ASSETS,) (DEPOSITS, CAPITAL, CASH CREDIT) متغيرات مستقلة وأن (TRADING VOLUME) متغير تابع، وان فترات الابطاء المتلى هي (4،4،4،4،4) بناءً على قيم (Akaike) والتي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار إذ يتم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج، كذلك فإن الاختبارات الإحصائية للنموذج توضح جودة النموذج من خلال قيمة معامل التحديد والبالغة ($R^2=100$) اما قيمة Adjusted R-squared (R^2) فقد بلغت (100)، بمعنى أن المتغيرات المستقلة والتي تدخل في النموذج تفسر ما قيمته (100%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، فضلاً عن ذلك تتضح معنوية النموذج من خلال اختبار قيمة (F-statistic) والتي كانت معنوية عند مستوى (10%)، وبذلك فان النموذج معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_0: B \neq 0$)، وكما مبين في الجدول الاتي :

الجدول (2) تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TV(-1)	1.18E-10	7.61E-11	1.549464	0.1962
TV(-2)	1.302896	2.18E-10	5.99E+09	0.0000
TV(-3)	7.23E-11	4.90E-11	1.476060	0.2140
TV(-4)	2.338421	2.60E-10	8.99E+09	0.0000
DP	0.314563	2.25E-11	1.40E+10	0.0000
DP(-1)	-1.54E-11	1.01E-11	-1.529370	0.2009
DP(-2)	-0.349782	3.81E-11	-9.17E+09	0.0000
DP(-3)	9.43E-14	3.15E-12	0.029909	0.9776
DP(-4)	0.308117	2.94E-11	1.05E+10	0.0000
CCR	-0.577386	5.11E-11	-1.13E+10	0.0000
CCR(-1)	1.87E-11	1.60E-11	1.174098	0.3055
CCR(-2)	0.139870	1.56E-11	8.97E+09	0.0000
CCR(-3)	-3.59E-11	2.46E-11	-1.459326	0.2182
CCR(-4)	-0.663897	6.76E-11	-9.83E+09	0.0000
CAP	1.718847	1.57E-10	1.10E+10	0.0000
CAP(-1)	-3.05E-11	2.84E-11	-1.075415	0.3427
CAP(-2)	-1.537866	1.24E-10	-1.24E+10	0.0000
CAP(-3)	6.25E-11	5.15E-11	1.213684	0.2916
CAP(-4)	1.452305	1.70E-10	8.56E+09	0.0000
TAS	-0.014688	1.41E-12	-1.04E+10	0.0000
TAS(-1)	-3.08E-13	3.03E-13	-1.014665	0.3677
TAS(-2)	-0.012785	1.31E-12	-9.72E+09	0.0000
TAS(-3)	-5.38E-13	4.22E-13	-1.275179	0.2713
TAS(-4)	-0.007113	5.24E-13	-1.36E+10	0.0000
C	3757.058	2.80E-07	1.34E+10	0.0000
R-squared	1.000000	Mean dependent var	638.3276	
Adjusted R-squared	1.000000	S.D. dependent var	597.5889	
S.E. of regression	1.21E-08	Akaike info criterion	-33.88224	
Sum squared resid	5.84E-16	Schwarz criterion	-32.70353	
Log likelihood	516.2924	Hannan-Quinn criter.	-33.51308	
F-statistic	2.85E+21	Durbin-Watson stat	2.921199	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

ثالثاً: اختبار الحدود للتكامل المشترك (The Bound Test Approach to Counteraction):

يُبين اختبار الحدود (Bound Test) مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (الودائع، والموجودات، ورأس المال، والانتماء النقدي) وبين المتغير التابع (حجم التداول)، إذ يعتمد على قيمة F والتي يُتمّ مقارنتها مع الحدود الدنيا والعليا إذ تكون هذه الحدود موزعة ضمن مستويات معنوية مختلفة، إذ يتضح من خلال الجدول (3) وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (الودائع، والموجودات، ورأس المال، والانتماء النقدي) والمتغير التابع (حجم التداول)، وهذا ما توضحه قيمة F-statistic والتي تبلغ (3.7138) وهي أكبر من القيمة الجدولية وفي جميع المستويات العليا والدنيا وعند مستوى معنوية (10%)، ومن ثمّ نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسة، وكما مبين في الجدول الآتي:

الجدول (3)

اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.7138	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

رابعاً: اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch- Godfrey Serial Correlation):

من أجل معرفة مدى خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي يتم الاستعانة باختبار (Breusch-Godfrey)، فمن خلال نتائج الجدول (4) يبين خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي وهذا ما تبينه قيمتي F و Chi-Square - Prop، أي أن النموذج غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على انعدام وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وكما موضح في الجدول الآتي:

الجدول (4)

اختبار الارتباط التسلسلي وفق منهجية ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	71143363	Prob. F(2,2)	0.4056
Obs*R-squared	29.00000	Prob. Chi-Square(2)	0.3934

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

خامساً: اختبار ثبات تجانس التباين (Heteroscedasticity Test):

لغرض الكشف عن مشكلة عدم ثبات تجانس التباين يتم استعمال هذا النموذج، وذلك عن طريق اختبار قيمتي F و Chi-Square، إذ تشير نتائج الاختبار إلى انعدام وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، وذلك لأن قيم Prop-Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تدعي ثبات تجانس التباين، وكما في الجدول الآتي:

الجدول (5)

اختبار ثبات تجانس التباين وفق منهجية ARDL

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.387238	Prob. F(1,26)	0.1344
Obs*R-squared	2.354673	Prob. Chi-Square(1)	0.1249

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

سادساً: تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM):

من خلال النتائج في الجدول رقم (6) والذي يبين معاملات المتغيرات المفسرة الداخلة في الانموذج في الأجل القصير ومعنويتها، إذ يتضح ان العلاقة بين الودائع وحجم التداول علاقة طردية، والعلاقة بين رأس المال وحجم التداول ايضاً علاقة طردية، وهذا يتفق مع الواقع الاقتصادي إذ من المعروف أن زيادة الودائع ورأس المال يكون لها تأثير ايجابي على احجم التداول لان زيادتها ستؤدي إلى زيادة في حجم التداول، وهذا يعني ان زيادة (DP) بمقدار وحدة واحده سوف يؤدي إلى زيادة (TV) بمقدار (31%) وان الأثر كان معنوياً عند مستوى (1%) إذ كانت قيمة الاحتمالية (0.0000)، في حين ان العلاقة عكسية بين الائتمان النقدي وحجم التداول إذ تشير إلى ان اي زيادة في (CCR) بمقدار وحدة واحده وهذا ما يؤدي إلى تقليل في (TV) بنسبة (57-%)، والذي يبين لنا التأثير الكبير للائتمان النقدي على حجم التداول ليعكس لنا حجم التسرب الذي يحدث في الأسواق المالية، ويعكس لنا هذا المقدار حجم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها السوق العراقي ومدى تخلف البنوك التجارية وعدم مقدرتها على اشباع الطلب المحلي المتنامي، وان الأثر معنوي وعند مستوى (1%) وكانت قيمة الاحتمالية (0.0000) ومن الجدير بالذكر ان أثر متغيرات البنوك التجارية (الموجودات، الودائع، رأس المال، الائتمان النقدي) على حجم التداول تتطابق من حيث اتجاه التأثير مما يشير إلى دقة النتائج واقترباها من محاكاة الواقع الفعلي في العراق، اما معلمة تصحيح الخطأ (-1) كانت نتيجتها موجبة ومعنوية إذ بلغت (2.641316) وهي معنوية عند مستوى (1%) وهذا يبين وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الامد القصير، كما تبين معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي (264%) من الاختلال في الأجل القصير في حجم التداول في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t)، باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل عندما يحدث اي تغير أو صدمة في المتغيرات التفسيرية، وبهذا سوف يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنه قصيرة الأجل ورفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنه قصيرة الأجل بين المتغيرات المدروسة، وكما مبين في الجدول الاتي:

الجدول (6) تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TV(-1))	-3.641316	1.19E-06	-3054593.	0.0000
D(TV(-2))	-2.338421	4.73E-07	-4942700.	0.0000
D(TV(-3))	-2.338421	7.44E-07	-3142262.	0.0000
D(DP)	0.314563	5.46E-08	5757818.	0.0000
D(DP(-1))	0.041665	4.40E-08	946818.4	0.0000
D(DP(-2))	-0.308117	8.16E-08	-3775152.	0.0000
D(DP(-3))	-0.308117	8.41E-08	-3662835.	0.0000
D(CCR)	-0.577386	1.12E-07	-5170901.	0.0000
D(CCR(-1))	0.524028	1.10E-07	4775111.	0.0000
D(CCR(-2))	0.663897	1.08E-07	6144789.	0.0000
D(CCR(-3))	0.663897	2.52E-07	2639107.	0.0000
D(CAP)	1.718847	4.04E-07	4251363.	0.0000
D(CAP(-1))	0.085561	1.25E-07	682254.0	0.0000
D(CAP(-2))	-1.452305	2.76E-07	-5266168.	0.0000
D(CAP(-3))	-1.452305	5.13E-07	-2833084.	0.0000
D(TAS)	-0.014688	4.45E-09	-3299401.	0.0000
D(TAS(-1))	0.019898	5.92E-09	3361866.	0.0000
D(TAS(-2))	0.007113	1.46E-09	4881712.	0.0000
D(TAS(-3))	0.007113	3.23E-09	2204604.	0.0000
CointEq(-1)*	2.641316	6.96E-07	3795792.	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

سابعاً: تقدير العلاقة طويلة الأجل وفق نموذج ARDL:

من خلال النتائج الواردة في الجدول (7)، نلاحظ أثر الائتمان النقدي على حجم التداول موجب ومعنوي من الناحية الاحصائية، إذ بلغ Prop ما مقداره (0.0000)، وهي عالية جداً وعند مستوى معنوية (1%) أي إنَّ زيادة (CCR) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة في (TV) بنسبة (41%) في الأجل الطويل، اما الودائع فكان لها تأثير معنوي أيضاً على حجم التداول ولكن تأثير سالب حيث بلغ Prop ما نسبة (0.0000) وهي عالية ايضاً وعند مستوى معنوية (1%) اي ان زيادة (DP) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى نقص في (TV) بمقدار (10%)، بينما تأثير الموجودات على حجم التداول كان تأثيراً موجباً ومعنوياً من الناحية الاحصائية، إذ بلغ Prop ما مقداره (0.0000)، وهي عالية جداً وعند مستوى معنوية (1%) اي ان زيادة (TAS) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة في (TV) بنسبة (1%) في الأجل الطويل ومن خلال العلاقات السابقة يتَّـم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل، وكما مبين في الجدول الاتي:

الجدول (7) تقدير العلاقة طويلة الأجل وفق نموذج ARDL

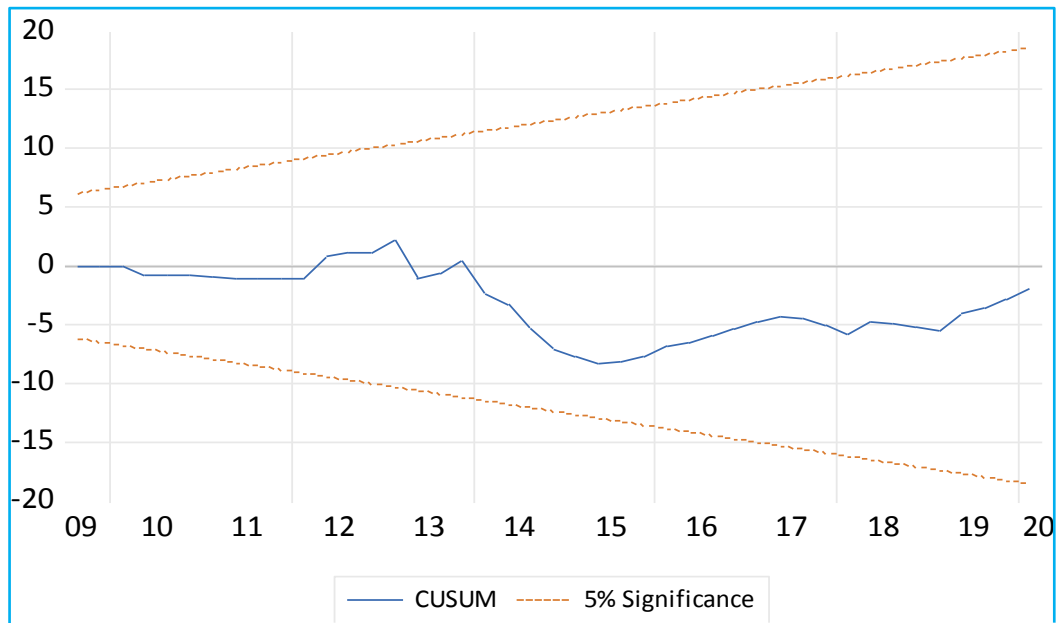
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP	-0.103319	9.74E-12	-1.06E+10	0.0000
CCR	0.416994	2.77E-11	1.50E+10	0.0000
CAP	-0.618360	2.64E-11	-2.34E+10	0.0000
TAS	0.013094	1.26E-12	1.04E+10	0.0000
C	-1422.419	1.45E-07	-9.82E+09	0.0000
EC = TV - (-0.1033*DP + 0.4170*CCR - 0.6184*CAP + 0.0131*TAS - 1422.4188)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

ثامناً: اختبار استقرارية النموذج (CUSUM):

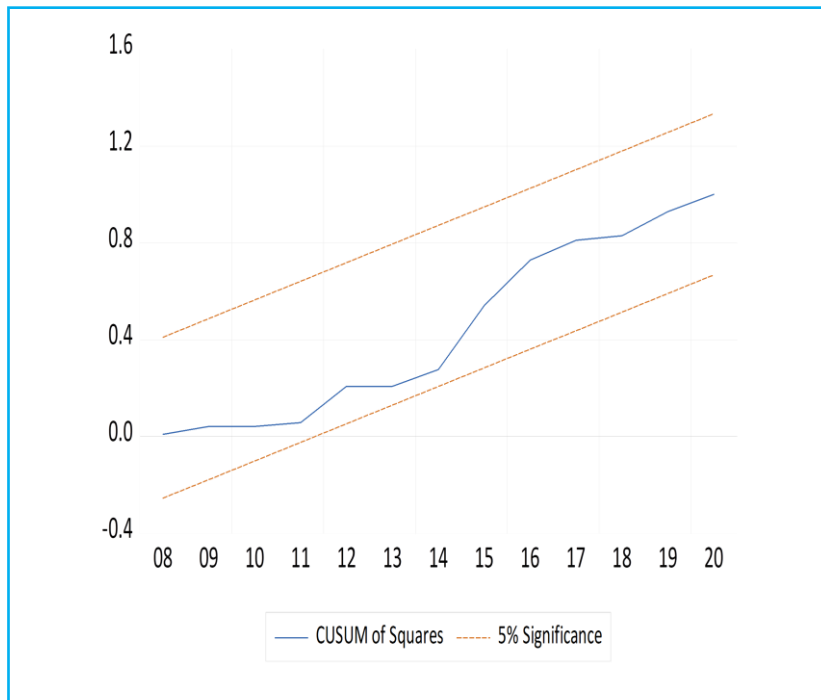
للتأكد من استقرار النموذج خلال مدة الدراسة وفي الأمدين القصير والطويل نعتمد على اختبارين هما المجموع التراكمي لبواقي النموذج والمجموع التراكمي لمربعات بواقي النموذج والذي اقترح من قبل Brown سنة 1975، فقد أظهرت نتائج الاختبارين وحسب الشكلين (1) و (2) ان النموذج مستقر في مجمله إذ ان الرسم البياني للاختبارين بقي داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية (0.05%)، وهذا يعني صحة النموذج وانسجامه بين نتائج تصحيح الخطأ وفي الامدين القصير والطويل، وكما في الاشكال الاتية:

الشكل (1) المجموع التراكمي لبواقي النموذج



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

الشكل (2) المجموع التراكمي لمربعات بواقي النموذج



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

أولاً: الاستنتاجات

- 1- للبنوك التجارية دور كبير في سوق العراق للأوراق المالية فيما لو ساعدت الظروف الاقتصادية السائدة في البلد.
- 4 - من خلال تحليل مؤشر اجمالي الموجودات لدى البنوك التجارية في العراق، نلاحظ سيطرة البنوك الحكومية واستحواذها على الجزء الأكبر من القيمة السوقية لموجودات القطاع المصرفي، ومن ثم فإنّ تعرض هذه البنوك لأي صدمة أو أزمة مالية فإن ذلك سوف ينعكس سلباً على عمل البنوك التجارية في العراق بشكل عام.
- 5- وجود حالة من الضعف الهيكلي في دور البنوك التجارية كمؤسسات للوساطة المالية في العراق، نتيجة لضعف مساهمتها في عمليات سوق الأوراق المالية،
- 4- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات البنوك التجارية ومؤشر حجم التداول في سوق الأوراق المالية.

التوصيات

- 1- العمل على وضع استراتيجية متكاملة ودقيقة للسياسة الائتمانية التي تعتمد عليها المصارف لتفادي المخاطر الناجمة عن منح الائتمان لجهات ذات ملاءة مالية ضعيفة ويترتب عليها تعثر سداد القروض.
- 2- على القائمين على ادارة شؤون سوق العراق للأوراق المالية العمل على تحسين الجوانب التنظيمية والتشريعية والمؤسسية للسوق على غرار بعض اسواق المال العالمية.

3- ضرورة مواكبة القطاع المصرفي للتطورات المصرفية والمالية والاستفادة من تجارب المصارف العالمية والأجنبية الكبيرة، لغرض النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتحسين أدائه بما يحقق السلامة المالية.

4- سماح البنك المركزي للبنوك التجارية وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار وشركة التأمين الوطنية أن تؤسس العديد من المؤسسات المالية، ومن أبرزها صناديق الاستثمار، مؤسسات كفالة القروض شركات التأجير التمويلي، والاستثمار في العقارات من خلال توظيف أموالها في مشاريع إسكانية.

المصادر

- (1) عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، ط1، دار الحكمة للنشر، الموصل، 1990، ص 172.
- (2) فتحية مزهر عبد الرضا، دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعه كركوك، المجلد 9، العدد 29، 2013، ص 194.
- (3) عبد القادر خليل، الاقتصاد البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 37-38.
- (4) سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الكويت، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 2001، ص 159.
- (5) اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، اداره البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع عمان، 2015، ص 12.
- (6) سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2018، ص 143.
- (7) اكرم محمود الحوراني، د. عبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، جامعه دمشق، سوريا، 2011، ص 117.
- 8) Shelagh Hefferan, Modern Banking, University London, 2005,p1
- (9) علي كنعان النقود والصيرفة والسياسة النقدية دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، 2012، ص 128.
- (10) نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك، اكااديمية طييه، مصر، 2000، ص 24-25.
- (11) عزت قناوي، اساسيات النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر، 2005، ص 169.
- (12) عوض فاضل إسماعيل الدليمي، مصدر سبق ذكره، ص 198.
- (13) صادق راشد الشمري، اداره العمليات المصرفية، جامعة الخليج العربي، الأردن، 2018، ص 36-37-38.
- (14) متوفر على شبكة الانترنت www.pata.yoo7.com
- (15) فايضة حسن مسجد الجشعمي، رسالة ماجستير بعنوان (دور الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي في العراق)، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2014، ص 14.
- (16) عبد الحسين جليل الغالبي، كاظم سعد الاعرجي، اساسيات النقود والبنوك، دار النبراس، النجف، 2016، ص 79.

17) اسامه عبد الخالق الأنصاري، ادارة البنوك التجارية والبنوك الاسلامية، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر، 1994، ص 200-198-202.

18) Rose, Peter S., Marquis, Milton H.; Money And Capital Markets " Financial Instruments In A Global Marketplace", 10th Edition, The McGraw-Hill Irwin, 2008 ,p432.

19) احمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، ادارة المصارف والعمليات المصرفية، دار الكتب والوثائق، كلية الرافدين الجامعة، بغداد، 2018، ص64.

20) محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان 2010، ص200-201.

21) متوفر على شبكة الانترنت <https://www.annajah.net>

22) هدى حسين عبد الله، دور الهيئات المستقلة في الرقابة على الفروض الخارجية في العراق، مجلة أبحاث ميسان، المجلد الثامن عشر، العدد الخامس والثلاثون، 2022، ص643.

23) عبد الحسين جليل الغالبي، كاظم سعد الاعرجي، مصدر سبق ذكره، ص87.

24) زهراء ناجي عبيد ثامر، دور التدفقات النقدية في عملية الاقتراض من المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية)، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، 2021، ص114.

25) عبد الحسين جليل الغالبي، كاظم سعد الاعرجي مصدر سبق ذكره، ص89.

26) محمد فتحي البديوي، ادارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الاولى، 2012، ص85.

27) محروس حسن، الاسواق المالية والاستثمارات المالية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2006، ص9-ص32.

28) محمد احمد الافندي، مصدر سبق ذكره، ص208.

29) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2004، ص113.

30) ميسون علي حسين، الأوراق المالية وأسواقها مع الإشارة إلى سوق العراق للأوراق المالية تأطير نظري، مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 1، 2013، ص71.

31) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ، 2001، ص60.

32) منير إبراهيم هندي، مقومات نجاح البنك الشامل ومستقبله في المنطقة العربية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، عدد 1 ، مجلد 33 ، 1996، ص608.

33) خليل محمد الشماع، دور المصارف الشاملة في تطوير سوق الأوراق المالية، مجلة اتحاد المصارف العربية ، مجلد 14، عدد 158 ، 1994، ص31.

34) ماجد راغب الحلو، الرقابة الإدارية على الأسواق المالية "المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر ، جامعة الإمارات ، كلية الشريعة والقانون ، دبي ، آذار ، 2007، ص20.